دراسة نقدية وبنّاءة ، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً شاملاً يتضمن آراءه المدروسة عن الآليات والإجراءات الحالية وتوصياته المحددة الرامية إلى تعزيز التنسيق في المستقبل ، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ووفقاً للقرارات ذات الصلة ، وأن يقدم تقريراً شفوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ وأن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة في وقت مبكر من دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/١٧٨ ـ تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي ـ التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة كما وردت في ميثاقها ،

وإذ تسلّم بأن تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية أمر ضروري لإقامة علاقات سلمية وودية فيما بين الدول ، تستند إلى احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وفي تقرير المصير ،

وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي للأمم المتحدة ، بغية تهيئة هذه الظروف ، أن تنهض برفع مستويات المعيشة ، والعمالة الكاملة ، وظروف التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية والمشاكل الأخرى المتصلة بها ، وتعزيز التعاون الثقافي والتعليمي على الصعيد الدولي ، وتحقيق الاحترام والامتثال الشاملين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو المعتقد ،

وإذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والقرار ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تدرك الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تستدعي بذل جهود مجددة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتهيئة مناخ أكثر مواتاة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان ، وعلى الأخص البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أهمية المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ الدور الهام والمسؤولية التاريخية للحكومات في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف مثمرة وصولاً لهذه الغاية ،

وإذ تؤكد أن مقاصد الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظروف يمثل فيها أعضاؤها بصورة كاملة لالتزاماتهم التي يتحملونها بمقتضى الميثاق ،

وإذ تعرب عن الأمل والرغبة في أن يكون عام ١٩٨٥ نقطة بداية لحقبة جديدة من التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدائم على الصعيد العالمي ، ولتوطيد دور منظومة الأمم المتحدة وزيادة تعزيز فعاليتها في هذا الصدد ،

١ ـ **تؤكد من جديد** أن التعاون فيما بين جميع الدول ينبغي أن يقوم على احترام استقلال كل دولة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، بما في ذلك حق كل شعب في حرية اختيار نظامه الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي :

٢ ـ **تناشد** جميع الدول الأعضاء إعادة تأكيد تعهدها الرسمي باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة بالتعاون مع المنظمة في سبيل تحقيق المقاصد الواردة في الميثاق بشأن التعاون الاقتصادي الدولي والإسهام بنصيب صادق في الجهود التي تبذل لبلوغ هذه الغاية :

٣ ـ **تؤكد من جديد** الإسهام الهام الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة استجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لأغراض التنمية ، بما في ذلك زيادة التبرعات التي تقدم إلى الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة :

٤ ـ **تؤكد أيضاً** الحاجة الملحة إلى أن تقوم جميع الدول الأعضاء بمضاعفة مساهماتها من أجل المناخ المواتي لإجراء مفاوضات مثمرة وبنّاءة بشأن المشاكل الاقتصادية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة :

٥ ـ **تؤكد** عزم الدول الأعضاء على تعزيز منظومة الأمم المتحدة بوصفها إطاراً للحوار البنّاء والجهود المشتركة في سبيل حل المشاكل الاقتصادية والعلمية ـ التكنولوجية والاجتماعية الدولية ، لاسيما المشاكل التي تواجه البلدان النامية ؛

٦ ـ **تحث** جميع الدول الأعضاء على أن تواصل بروح بنّاءة ونيّة مخلصة المفاوضات التي بدأت داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية الدولية وأن تصل بها إلى نهاية ناجحة عن طريق التوصل إلى حلول عادلة تحظى بالقبول المتبادل وفقاً للأهداف المتفق عليها ؛

٧ ـ **تدعو** الأمين العام إلى أن يبلغ الجمعية العامة ، في تقاريره السنوية ، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٧٩/٤٠ ـ أنماط الاستهلاك : الجوانب النوعية للتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما المادة ٥٥ ، وأحكام المادتين ٢٢ و ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٨] ، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٩] ،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٥١ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، والمناقشات التي جرت بشأن تقارير الأمين العام عن المسألة[٢٠] ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن الدراسة المنظورية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عن الاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠[٢١] ،

واقتناعاً منها بضرورة الحفاظ على المدى الطويل على التوازن بين الموارد والسكان والبيئة والتنمية ، واضعة في الاعتبار الإنجازات التي تحققت في مجال العلم والتكنولوجيا والتقدم المحرز في نقل الابتكارات التكنولوجية إلى البلدان النامية ،

وإذ تشير كذلك ، كما جاء في الفقرة ٨ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٢٢] ، إلى أن عملية التنمية يجب أن تعزز كرامة الإنسان ، والنمو الاقتصادي والعمالة المنتجة ، والمساواة الاجتماعية ، وأن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين الدائم لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع المكاسب الناجمة عنها توزيعاً عادلاً ، في إطار خطط التنمية والأولويات الوطنية لكل بلد ،

وإذ تؤكد من جديد ، وفقاً لغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث وأهدافها ، لاسيما الفقرة ٤٢ منها ، أن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم التقني والمالي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العاجلة والطويلة الأجل ، في إطار زيادة كبيرة وشاملة في الموارد المخصصة للتنمية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للهويات الحضارية للأمم والشعوب ،

وإذ ترى أنه من المهم لإشباع الحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأساسية أن يجري ، وفقاً لخطط التنمية والأولويات الوطنية ، تعزيز إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتحسين الظروف الإنسانية ،

وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة قد تعهدت بإنشاء قوائم موحدة للبيانات المتعلقة بالبيئة ، والموارد الطبيعية ، والهياكل الأساسية القائمة ، والسكان ، بما في ذلك تكوين المجموعات السكانية واحتياجاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

وإذ تشير أيضاً إلى اضطلاع اللجنة الإحصائية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، وغيرهما من هيئات منظومة الأمم المتحدة ، بدراسات للمؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

وإذ تدرك الحاجة إلى أساليب تقيس بدقة اكبر مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلدان النامية ، بغية تسهيل البحث عن طرق أفضل لتحسين مستويات المعيشة ،

١ ـ **تؤكد من جديد** الغاية المشتركة التي يبتغيها المجتمع الدولي ، وهي القيام عن طريق الجهود الوطنية والتعاون الدولي ووفقاً لنظام كل بلد وموارده ، بتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لتنمية أحوال الإنسان ، وتحقيق رفاهية الأفراد وعائلاتهم ، فيما يتعلق على الأخص بالغذاء والكساء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية ؛

---

(١٨) القرار ٢١٧ ألف (د ـ ٣) .
(١٩) انظر : القرار ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١) ، المرفق .
(٢٠) E/1979/75 و E/1981/65 و A/36/571 .
(٢١) A/40/519 .
(٢٢) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .